مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم
تيزنيت

21 يناير 2014

إلى الاخوة أعضاء لجنة الاشراف على الجمع العام بمراكش
لتجديد هياكل المؤسسة وطنيا

الموضوع : طعن في أشغال الجمع العام الوطني المنعقد بمراكش

السلام عليكم ورحمة الله

وبعد، علاقة بالموضوع أعلاه يؤسفني أن أكاتبكم حول مجريات الجمع العام الوطني المنعقد بمراكش يومي 11 و12 يناير 2014 وما أسفر عنه من نتائج والتي لا تتعلق بالشخوص بقدر ما هي ناتجة عن عمليات غير قانونية تمت خلال أشغال الجمع العام المذكور، وقد نبهت إلى ذلك في حينه لما عبرت خلال مداخلتي ب " علينا أن لا نسعى إلى أي صيغة أوعملية تخدش العملية الديمقراطية داخل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم" إلا أن بعض مجريات الجمع العام الوطني لم تكن وفق ما ينص عليه القانون الأساسي للمؤسسة مما يجعل جميع الأشغال والتي أفرزت اللجنة الادارية والمكتب الوطني غير قانونية لأن ما بني على باطل فهو باطل وفق القاعدة القانونية المعروفة، وانطلاقا مما سبق ذكره فإنني أتقدم إليكم بالطعن بشكل قانوني في أشغال الجمع العام الوطني للمؤسسة مطالبا اياكم بالدعوة إلى جمع عام استثنائي لإصلاح الاختلالات التي شابت الجمع العام المنعقد بمراكش أيام 11 و12 يناير 2014 للمبررات التالية :

أولا : في الشكل:

1– إن الدعوة الموجهة إلى منتدبي الجمع العام الوطني للمؤسسة والمؤرخة ب 10 دجنبر 2013 لم تتضمن جدول الاعمال كما ينص على ذلك الفصل 13 من القانون الأساسي والذي يشير بالحرف إلى " يتضمن استدعاء مندوبي الفروع المحلية أو الاقليمية إلى الجمع العام الوطني ،جدول أعماله ويوجه شهرا على الاقل قبل تاريخ انعقاده ".

ثانيا : في المضمون:

1 – يشير الفصل 22 من القانون الأساسي إلى مهام لجنة مراقبة التسيير ومنها " تقدم تقريرا إلى اللجنة الإدارية والجمع العام الوطني يتضمن جردا لنشاطها وتوصياتها، إلا أن أي شيء من ذلك لم يحدث على اعتبار أن ما تمت تلاوته أمام الجمع العام لا يبت بصلة لأشغال اللجنة وتوصياتها، حيث اكتفى المكلف بتلاوة ما سمي تقريرا، الإشارة إلى أوضاع الشغيلة التعليمية وما تعانيه في ظل الإجهاز على المكتسبات، دون أن تتم الإشارة إلى ما قامت به اللجنة وبرنامج عملها وزياراتها للفروع وما يرتبط حسب اختصاصاتها في تدقيق الحسابات المالية لا من قريب ولا من بعيد، لمالية المكتب الوطني أو الفروع التي تمت زيارتها.

2 – عدم احترام القانون الأساسي خلال عملية انتخاب اللجنة الإدارية وخاصة ما نص عليه الفصل 12 من النظام الداخلي للمؤسسة المصادق عليه خلال الجمع العام الاستثنائي المنعقد ببوزنقة بتاريخ 02 فبراير 2008 حيث يقول " يتم انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية عن طريق الاقتراع ..." وهو الأمر الذي تم عكسه خلال انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية بحيث في إطار من الاستعجالية تم التصويت على لائحة واحدة ووحيدة بالتصويت برفع الأيدي دون اللجوء إلى صناديق الاقتراع .

بناء على ما سبق ذكره وتحت جميع التحفظات التي سجلتها خلال الجمع العام المذكور، فإنني أهيب بكم إلى العمل على برمجة تاريخ جديد لجمع عام استثنائي لانتخاب الأجهزة المسيرة للمؤسسة وفق ما ينص عليه القانون الأساسي، لأن كل ما تم خلال الجمع العام بمراكش تعتبر نتائجه باطلة وفاقدة للصفة القانونية .

وفي انتظار ذلكم تفضلوا بأسمى عبارات التقدير والاحترام
والسلام

الكاتب العام للمؤسسة – فرع تيزنيت
منتدب الجمع العام الوطني

عبد الله القصطلني